A

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

A/53/L.7
12 October 1998

ORIGINAL: ARABIC

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون
البند ٥١ من جدول الأعمال
إنهاء التدابير الاقتصادية القسرية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي

الجماهيرية العربية الليبية: مشروع قرار

إن الجمعية العامة،

إذ تسترشد بالمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وخاصة تلك التي تدعو الى تنمية العلاقات الودية بين الدول وتعزيز التعاون لحل المسائل ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية،

وإذ تستذكر قراراتها العديدة التي دعت فيها المجتمع الدولي الى اتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة لإنهاء التدابير الاقتصادية القسرية،

وإذ تشير الى الوثيقة الختامية للقمة الثانية عشرة لرؤساء دول حركة عدم الانحياز التي أكدت بأن الاجراءات الاقتصادية القسرية وسن قوانين تتجاوز الولاية الوطنية للدول، تتعارض مع القانون الدولي ومبادئ وأغراض ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ تشير أيضا الى قرار القمة الرابعة والثلاثين لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية الذي يعرب عن القلق إزاء استمرار فرض التدابير الاقتصادية التي تتجاوز حدود إقليم البلد، ويطالب بضرورة وضع حد لهذه التدابير،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء استمرار قيام دول أعضاء بتطبيق قوانين اقتصادية قسرية تتجاوز حدودها الإقليمية مما يخالف قواعد القانون الدولي ومقاصد الأمم المتحدة وأهدافها،

وإذ ترى أن الإسراع بوضع حد لهذه التدابير يتفق مع مقاصد وأهداف ميثاق الأمم المتحدة والأحكام ذات الصلة لمنظمة التجارة العالمية،

وإذ تستذكر أيضا قرارها رقم ٢٢/٥١ المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ بشأن تنفيذ القرار ٢٢/٥١[()]؛

٢ - تعيد التأكيد على الحق غير القابل للتصرف لكل دولة في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وفي اختيار نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تراه أكثر ملاءمة لرفاه شعبها وفقا لخططها وسياستها الوطنية؛

٣ - تكرر الدعوة الى إلغاء القوانين الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية وتفرض عقوبات على شركات وأشخاص تابعين لدول أخرى؛

٤ - تدعو مرة أخرى كافة الدول الى عدم الاعتراف بما تفرضه دولة من جانب واحد من تدابير اقتصادية قسرية أو تشريعات تتجاوز حدود إقليمها أو تطبيقها؛

٥ - تطلب الى الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

٦ - تقرر أن تدرج في جدول أعمال الدورة الخامسة والخمسين البند المعنون "إنهاء التدابير الاقتصادية القسرية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي".

- - - - -

( ) A/52/343 و Add.1 و 2.